

بالإيالة مثنى وهو مصدر مبين للعدد وسير مصدر
 مبين للنوع وهو يدل من سرت وذبي معناني إليه
 مجرور بالياء ورسد معناني إليه والتقدير يظهر المصدر
 الذي هو مفعول مطلق يؤكد عامله أو نوعه أو عدده
 وذكر كقولك سرت سرتين سير صاحب رسد أي
 صلاح وهو صفة النفي وحاصل المعنى ان
 المفعول المطلق يقع مؤكدا للعامل ويقع مبينا للنوع
 ويقع مبينا لعدده فالجيب للعدد والنوع فيه تأكيد
 وزيادة عليه فكالمبين لنوع أو عدد مؤكدا ليس
 كالمؤكد مبين لما ذكر والتوكيد لا يكون إلا فيما احتمل
 الحقيقة والمجاز لأنه يحضه إلى الحقيقة كما في قوله
 تعالى وكلم الله موسى تكليما فكليما مصدر محض
 الكلام إلى الحقيقة أي كلمه بذاته من غير ترجمان
 بعد ان كان محتملا للحقيقة والمجاز كقوله قال
 الموصوف قولاً قطني فله يقال ذلك لأنه لا يحتمل إلا
 المجاز فله يكون قولاً فيه مصدر مؤكدا لما قلت أنه
 يحض باه وهو محتمل للحقيقة والمجاز إلى الحقيقة وهذا
 لا يحتمل الحقيقة بل المجاز فقط وأورد مع ذلك قول
 تعالى ومكر وأكرأ فله فيه مصدر مؤكدا لما علمه
 والحال أنه ليس محتملا للحقيقة بل للمجاز فقط لأن
 المراد منه في حقه تعالى المجاز لأنه على كونه لا يحتمل

لكن في حقه تعالى وإحييت باد المراد من رفعة المجاز
 ونخص الشيء إلى الحقيقة فيما هو محتمل لما كتلت
 تلك ولا في المثال المذكور وما هاتين الآية فليس
 محتملا غير المجاز وضع وقوعه فيه مؤكدا كما يقال
 مقتضى ذلك ان ما تقدم في قوله قال الموصوف قولاً
 قطني ان يكون كذلك لأنه لا يحتمل غير المجاز
 المفعول المطلق يقع أي يذكر وقوله أحدها أي
 الأحوال الثلاثة وقوله ان يكون مؤكدا أي بما علمه
 باعتبار معناه التضمن كما تقدم الثاني أي من
 الأحوال الثلاثة وقوله ان يكون مبينا للنوع أي
 نوع عمله وقوله كسرت أن مثال ما هو مبين للنوع
 كما ان قوله فيما تقدم ضربت ضربا مثال ما هو مؤكدا
 للعامل الثالث أي من الأحوال الثلاثة
 وقوله ان يكون مبينا للعدد أي عدد عامله وقوله
 نحو ضربته أن مثال المصدر المبين للعدد وقد
 يندب عنه أن قد حرف تحقيق وينوب فعل مضارع
 وما فاعله وعنه جازر ومربوط متعلقا بسينوب وعليه
 جازر ومربوط متعلقا ببدل ودل فدل ماض وفاعله
 مستر عايد على ما أو الجملة صلة ما وكجد الكاف حرف
 يروهي جازر لنقول محذوف خبر لمبتدأ محذوف
 وتجد فعل أمر مبني على سكون مقدر منع من ظهوره

